منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٢٦/٢٠**
الدورة السادسة والعشرون بعد المائة **١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩**
البند ٤-١٧ من جدول الأعمال المؤقت **EB126/20**

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

تقرير من الأمانة

١- أرجأت جمعية الصحة العالمية الثانية والستون النظر في بند جدول الأعمال هذا إلى دورة المجلس التنفيذي السادسة والعشرين بعد المائة.[١] ويبيّن هذا التقرير أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لصحة الإنسان ويورد أحدث المعلومات بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من منظور قطاع الصحة، بما في ذلك فرص العمل الإضافية.

أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لصون صحة الإنسان

٢- مانفكّ إنتاج المواد الكيميائية يتزايد على الصعيد العالمي، فقد تضاعف الإنتاج العالمي لهذه المواد، مثلاً، بنحو تسعة أضعاف بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨. ويلاحظ تغيّر هام في هذا الصدد: فإنتاج المواد الكيميائية مازال يتزايد بشكل أسرع في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من نموه في البلدان الأعضاء في هذه المنظمة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، بل وأن يتسارع أيضاً. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن البلدان غير الأعضاء فيها، والتي أنتجت حوالى ١٧٪ من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية في عام ١٩٧٠، ستنتج ٣١٪ من حجم أكبر من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، وأن إنتاج المواد الكيميائية القديمة بكميات كبيرة سيتم، في آخر المطاف، في البلدان النامية بالدرجة الأولى، بينما ستنتج البلدان الأعضاء في تلك المنظمة المزيد من المواد الكيميائية "المتخصصة".

٣- ويرتبط أكثر من ٢٥٪ من عبء المرض على الصعيد العالمي بعوامل بيئية من بينها حالات التعرض للمواد الكيميائية. فحالات التعرض للرصاص، مثلاً، تستأثر بنسبة ٣٪ من عبء المرض الناجم عن الأمراض المخية الوعائية ونسبة ٢٪ من العبء الناجم عن إقفار القلب. ويتأثر نحو ٨٠٠ ٠٠٠ طفل كل سنة بحالات التعرض للرصاص التي تؤدي إلى انخفاض نسب حاصل الذكاء لديهم وتخلفهم العقلي. وبشكل واسع، تحدث أعلى مستويات التعرض لدى الأطفال في البلدان النامية. ويظل التنقيب عن الذهب بطرق حرفيّة في البلدان النامية سبباً هاماً من أسباب التعرض للزئبق في حين تظل المعدات الطبية التي تحتوي على الزئبق مثل مقاييس درجات الحرارة ومقاييس ضغط الدم الشرياني مصادر دائمة من مصادر التعرض سواء في البلدان

---

١ انظر الوثيقة ج ص ع٦٢/٢٠٠٩/ سجلات/٢، المحضر الحرفي للجلسة العامة الثانية، الفرع ٢، (النص الإنكليزي).

المتقدمة أو البلدان النامية. ويعزى حوالى ٩٪ من عبء المرض العالمي الناجم عن سرطان الرئة إلى المهنة الممارسة و٥٪ إلى تلوث الهواء الخارجي. ويحدث سرطان الرئة وورم المتوسطة نتيجة التعرض للحرير الصخري (الأسبستوس) الذي مازال مستخدماً في بعض البلدان. ويودي التسمم غير المتعمد بحياة حوالي ٣٥٥ ٠٠٠ نسمة كل عام. وحالات التسمم هذه، التي يحدث ثلثاها في البلدان النامية، ترتبط ارتباطاً شديداً بالتعرض المفرط للمواد الكيميائية السامة بما فيها مبيدات الهوام وباستخدامها على نحو غير ملائم.

٤- وعلى الرغم مما هو معروف منذ سنوات عديدة عن مخاطر الصحة العمومية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية مثل الزئبق والرصاص والحرير الصخري (الأسبستوس)، فليس هناك حتى الآن إقرار تام بتلك المشكلات التي مازالت البلدان النامية تعاني منها، والتي تقل لديها عموماً الموارد اللازمة لإدارة مخاطر التعرض للمواد الكيميائية. ويرجح أن يؤدي النمو المتوقع في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في العالم النامي إلى تعاظم الآثار السلبية الواقعة على الصحة ما لم تقم إدارة سليمة للمواد الكيميائية.

٥- وإلى جانب العمل في إطار القطاع الصحي من أجل التصدي للآثار الصحية السلبية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، هناك مكاسب صحية هامة يمكن تحقيقها نتيجة للتعاون مع قطاعات أخرى مثل البيئة والنقل والزراعة. وتتم معالجة الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما في ذلك اتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. واعتمد مؤتمر الأطراف، في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود إبان اجتماعه التاسع (بالي، إندونيسيا، ٢٣-٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)، إعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة الإنسان وأسباب رزقه. كما أن القرار ٥/٢٥ ("إدارة المواد الكيميائية، بما فيها الزئبق") الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ويتناول إعداد صكّ عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق، هو قرار يقصد به المساعدة على حلّ المشكلات الصحية الناجمة عن الزئبق. وتعمد السلطات في بعض البلدان النامية إلى استخدام *التصنيف الذي توصي به منظمة الصحة العالمية لمبيدات الهوام بحسب الأخطار والدلائل الإرشادية للتصنيف ٢٠٠٤*،[١] وذلك في تنظيم استخدام مبيدات الهوام الشديدة الخطورة في الزراعة.

٦- وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة، فإن حوادث الطوارئ الكيميائية التي تؤثر في صحة الإنسان وتقتضي استجابة من قِبَل النظام الصحي مازالت تحدث، ومنها، مثلاً، طمر النفايات السامة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٦ الذي أدى إلى التماس نحو ٨٥ ٠٠٠ استشارة صحيّة وحدوث ثماني وفيات؛ والتسمم الجماعي ببروميد الصوديوم في أنغولا في عام ٢٠٠٧ الذي تعرّض له ٤٦٧ شخصاً؛ وتسمم ١٠٠٠ شخص في السنغال بالرصاص الناجم عن بطاريات معادة التدوير، مع وفاة ١٨ طفلاً من بينهم. كما أن مشكلة الاحتفاظ بمخزونات من مبيدات الهوام التي انتهت صلاحيتها مازالت مشكلة تنتظر حلاً في العالم النامي. وهذه الأمثلة على حالات التعرض الجماعي هي أمثلة موثّقة، بيد أن طبيعة ونطاق حالات التعرض غير الموثقة لايزالان إلى حد بعيد مجهولين في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك التعرض لمستوى ضعيف من طائفة من المواد الكيميائية الذي قد يمتد لفترات زمنية طويلة في بعض المناطق المعينة. وتحدث حالات التعرض هذه على الرغم من وجود الكثير من الصكوك الدولية المعنية بإدارة المواد الكيميائية والتي يقصد بها صون صحة الإنسان. ولابد من ردم هذه الهوة التي تفصل بين رسم السياسات وبين ما يحدث في الواقع ومعالجتها على الصعيدين الدولي والوطني.

---

١ World Health organization. *The WHO recommended classification of pesticides by hazard and guidelines to classification 2004*. Geneva, World Health Organization, 2005.

تنفيذ الدول الأعضاء للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٧- يتضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية النصوص الجوهرية الثلاثة التالية: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاستراتيجية الجامعة للسياسات، وخطة العمل العالمية.[١] ويلبي النهج الاستراتيجي الحاجة إلى تقييم وإدارة المواد الكيميائية بفعالية أكبر من أجل بلوغ الهدف المرسوم لعام ٢٠٢٠ الذي تشير إليه الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ،[٢] والذي ينص على وجوب استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى تقليص الآثار الهامة المضرة بصحة الإنسان والبيئة على أدنى حد. والجدير بالذكر أن النهج الاستراتيجي لا يُعد صكاً قانونياً ملزماً.

٨- ويحثّ القرار ج ص ع٥٩-١٥ الدول الأعضاء على مراعاة الجوانب الصحية المتعلقة بمأمونية المواد الكيميائية مراعاة تامة لدى تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني وعلى المشاركة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة من أجل وضعه موضع التنفيذ.

٩- وقد حضر مشاركون ممّا يزيد على ١٠٠ دولة عضو وعدد من المشاركين الآخرين الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (جنيف، ١١-١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩). وكان المؤتمر بمثابة فرصة أولى أمام الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في وضع النهج الاستراتيجي موضع التنفيذ. وتضمّن المؤتمر جزءاً رفيع المستوى لمعالجة موضوع من مواضيع الصحة العمومية، ومناقشة مائدة مستديرة تناولت الصحة العمومية والبيئة وإدارة المواد الكيميائية. واعتمد المؤتمر قراراً شاملاً (القرار II/4، بشأن القضايا المستجدة في مجال السياسات) تناول مسألة الإنهاء التدريجي لاستخدام الرصاص في الأصباغ، والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، والنفايات الكهربائية والإلكترونية، والمواد النانوية المصنعة.[٣]

١٠- ورحّب المؤتمر الدولي في قراره II/8 الذي يتناول الجوانب الصحية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالدعم الذي تقدمه جمعية الصحة العالمية من خلال قرارها ج ص ع٥٩-١٥ ودعاها إلى النظر في نتائج دورته الثانية بشأن الصحة البشرية.[٤] ويسلّم القرار II/8 بجملة أمور منها الأهمية الأساسية لتحديد التدخلات الفعالة بشأن المواد الكيميائية التي تسبب قلقاً كبيراً في مجال الصحة العمومية، وكذلك الأهمية الحاسمة لبناء القدرات على الصعيد المحلي من أجل التخفيف من حدة الأثر الذي تخلفه المواد الكيميائية على الصحة البشرية، ويؤكد القرار على ضرورة انضمام القطاع الصحي على نحو كامل إلى المحافل المعنية بالنهج الاستراتيجي وأهمية الإجراءات الصحية والبيئية المشتركة بين الوزارات باعتبارها قاعدة لانطلاق الأنشطة المشتركة بين القطاعات. ودعا المؤتمر منظمة الصحة العالمية إلى تكثيف أنشطتها في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لاسيّما على الصعيدين الإقليمي والقطري، ودعا أمانة النهج الاستراتيجي إلى التشاور مع منظمة الصحة العالمية من أجل وضع استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

---

١ الوثيقة ج ص ع٥٩/٢٠٠٦/ سجلات/١، الملحق ١.

٢ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢) وترد في الوثيقة ج ص ع٥٩/٢٠٠٦/ سجلات/١، الملحق ١، المرفق ٢، التذييل.

٣ الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، القرار II/4.

٤ الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، القرار II/8.

١١- وللقطاع الصحي أدوار ومسؤوليات جسيمة يضطلع بها في مجال إدارة المواد الكيميائية، وهي تنعكس في أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي[١] وتشتمل على ما يلي:

- جمع البيّنات حول المخاطر الكيميائية المحتملة وإعلام الجمهور
- الحيلولة دون حدوث الطوارئ الكيميائية والسيطرة عليها بما في ذلك علاج الضحايا
- العمل مع سائر القطاعات على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات والبحث عن بدائل أكثر مأمونية بالتركيز بوجه خاص على الفئات السكانية الأشد تعرضاً للمخاطر
- تقدير الآثار المترتبة على سياسات إدارة المخاطر الكيميائية المحتملة عن طريق الرصد والتقييم
- تقاسم المعارف والمشاركة في الآليات الدولية الرامية إلى حل المشكلات.

١٢- وسيتيح تطبيق وزارات الصحة لهذه المسؤوليات تعزيز الصحة العمومية على نحو سريع نسبياً، وتنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال الإجراءات التالية:

- **جمع المعلومات بقصد التعرف على المواد الكيميائية الخطرة التي يتعرض لها السكان** من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بأهم المشكلات المطروحة.
- **التعرف على التدخلات الفعالة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تشكل أكبر الهواجس في ميدان الصحة العمومية مثل الرصاص والزئبق والملوثات العضوية الثابتة والحرير الصخري (الأسبستوس)**. وبإمكان قطاع الصحة الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان التي نجحت في اتخاذ إجراءات فعالة في هذا الصدد.
- **تعزيز الترتيبات المحلية من أجل سيطرة قطاع الصحة العمومية على الطوارئ الكيميائية**، وذلك بالتركيز على الوقاية والتأهب واكتشاف الأحداث في مرحلة مبكرة أو التقليل إلى أدنى حد من أثرها على الصحة العمومية، والاستجابة السريعة من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة وتجاوز الأزمة. واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) تلزم البلدان قانوناً بتطوير قدرات محسّنة من أجل ترصد واكتشاف الفاشيات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأمراض دولياً.
- **الاستفادة من الترتيبات المؤسسية التي يشتمل عليها النهج الاستراتيجي**، وذلك، مثلاً، بإدراج الأولويات الصحية في الخطط الوطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وتنسيق العمل مع سائر الوزارات فيما يخص المشكلات ذات الطابع المتعدد القطاعات واستخدام المحافل الإقليمية والدولية في إطار النهج الاستراتيجي من أجل إشراك سائر القطاعات في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.
- **الاستفادة من الصندوق الائتماني التابع لبرنامج البدء السريع في إطار النهج الاستراتيجي**، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يموّل المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات وطاقات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التنفيذ. وقد تمت، بحلول نيسان/

١ انظر الوثيقة ج ص ع٥٩/٢٠٠٦/ سجلات/١، الملحق ١.

أبريل ٢٠٠٩، الموافقة على ٨٢ مشروعاً تجاوزت تكلفتها الإجمالية ١٦ مليون دولار أمريكي من المزمع تنفيذها من قِبَل ٧٤ حكومة و١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وهذه المشاريع تعني ٧٦ بلداً منها ٣٥ بلداً من أقل البلدان نمواً و/ أو الدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد حصلت أربع عشرة وزارة من وزارات الصحة وتنظيمان اثنان من تنظيمات القطاع الصحي المنتمية إلى المجتمع المدني على تمويل لمشاريعها.[١]

تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قِبَل الأمانة

١٣- طلبت جمعية الصحة في قرارها ج ص ع٥٩-١٥ إلى المدير العام أن يتولى أمر تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قِبَل القطاع الصحي. ولمنظمة الصحة العالمية برنامج عمل نشط يُعنى بالسلامة الكيميائية كما أن أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي تنعكس في خطة عملها. ويتم الآن تعميم معلومات عن النهج الاستراتيجي على القطاع الصحي بما في ذلك وزارات الصحة ومراكز السموم وما إلى ذلك من الشبكات والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية. وللأمانة مركز اتصال يعنى بالنهج الاستراتيجي كما أنها تزود أمانة النهج الاستراتيجي بخدمات موظف من الفئة المهنية (الفنية) نزولاً على الطلب الذي تقدم به "المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية".

١٤- وتسهم أمانة منظمة الصحة العالمية في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي، كما دعت، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى عقد المؤتمر الأول المشترك بين الوزارات والمعني بالصحة والبيئة في أفريقيا (ليبرفيل، ٢٦-٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨). وتشارك المنظمة في المجلس التنفيذي للصندوق الائتماني التابع لبرنامج البدء السريع، وفي اللجنة التي تنظر في الطلبات المقدمة للحصول على التمويل، كما أنها الوكالة التنفيذية لأربعة مشاريع تدخل في إطار برنامج البدء السريع. وتعمل المنظمة أيضاً مع شركائها داخل البرنامج المشترك بين المنظمات والمعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية،[٢] على إصدار توجيهات من أجل بناء القدرات القطرية والمواد المرجعية في البلدان.[٣] وعلاوة على ذلك ساعدت المنظمة في الأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية.

---

١ مشاريع وزارات الصحة: تعزيز القدرات اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في ألبانيا؛ إدماج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي في بيلاروس؛ تقديم الدعم القطري لغابون وكينيا من أجل تنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا؛ تحديث مواصفات الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية في كازاخستان؛ إدارة بعض المسرطنات الصناعية ذات الأولوية في إندونيسيا وسري لانكا وتايلند؛ إعادة تدوير الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية الطويلة المفعول والتخلص منها في مدغشقر؛ إدارة مبيدات الهوام المستخدمة في إطار الصحة العمومية في المغرب؛ إنشاء سجل وطني لإطلاق الملوثات ونقلها في بنما؛ تعزيز إدارة المواد الكيميائية في بيرو والفلبين وأوروغواي. مشروع المجتمع المدني: المشروع الإقليمي المعني بالتقليل إلى أدنى حد من مصادر الزئبق المنزلية والذي تنفذه جمعية الأطباء المدافعين عن البيئة في الأرجنتين؛ إعداد مواد التعلم عن بُعد في مجال تقييم المخاطر الكيميائية الذي ينفذه معهد شولابهورن للبحث في تايلند.

٢ منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بصفة مراقبين.

٣ ترد التفاصيل على الموقع التالي: www.who.int/iomc.

١٥- وستقدم الأمانة المزيد من الدعم للدول الأعضاء عن طريق ما يلي:

- **تجميع وتبادل البيّنات بشأن الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية التي تسبب قلقاً كبيراً في ميدان الصحة العمومية**، إلى جانب المعلومات حول الإجراءات التي تكللت بالنجاح. وعلاوة على ذلك بإمكان المنظمة أن ترسي قواعد مؤشرات النجاح الرئيسية مثل مواعيد الاستغناء التدريجي عن استخدام الزئبق في مجال الرعاية الصحية.

- **تقديم الدعم والإرشاد التقنيين**، مثلاً، في مجال إدارة الطوارئ الكيميائية في ميدان الصحة العمومية وفي تقدير عبء المراضة الناجم عن المواد الكيميائية.

- **العمل مع أمانة النهج الاستراتيجي** على تقديم الخدمات من أجل تيسير الاستفادة من الصندوق الائتماني التابع للنهج الاستراتيجي، وإنشاء شبكة غير رسمية تضم مراكز الاتصال التابعة للقطاعات الصحية من أجل تبادل الخبرات وجمع وتبادل المعلومات حول احتياجات القطاع الصحي في مجال بناء القدرات.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٦- المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يحيط علماً بهذا التقرير.

= = =